

Distr.: General
24 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

**مذكرة شفوية مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى مفوضية الأمم
المتحدة السامية لحقوق الإنسان من البعثة الدائمة لقبرص لدى مكتب الأمم
المتحدة في جنيف**

تود البعثة الدائمة لجمهورية قبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا أن تشير إلى المذكرة الشفوية المؤرخة 30 آذار/مارس 2022 إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من البعثة الدائمة لتركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/HRC/49/G/20) التي تطلب فيها تعميمها ومرفقها.

إن ميل تركيا إلى تعميم رسائل نيابة عن أفراد يزعمون أنهم يمثلون الإدارة المحلية التابعة لها في المنطقة المحتلة من قبرص يحول نظام الوثائق الرسمية في الأمم المتحدة إلى مسخرة. وإن أحكام قراري مجلس الأمن 541(1983) و550(1984) معروفة جيداً لجميع موظفي الخدمة المدنية الدولية، بمن فيهم جميع موظفي المفوضية.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التكاليف بإعداد تقرير المفوضية السامية (A/HRC/49/22) منصوص عليها بوضوح في القرار 4 (د-31) المؤرخ 13 شباط/فبراير 1975، الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في أعقاب الغزو التركي لقبرص عام 1974. ودعت اللجنة، في هذا القرار وما تلاه من قرارات بشأن قبرص، إلى الإعادة الكاملة لجميع حقوق الإنسان لشعب قبرص، ولا سيما للاجئين، معربة عن جزعها إزاء "التغيرات في الهيكل الديمغرافي لقبرص" من خلال استمرار تدفق المستوطنين. ودعت إلى حصر الأشخاص المفقودين في قبرص وإعادة واحترام حقوق الإنسان لجميع القبارصة، بما في ذلك حرية التنقل والحق في الملكية. وفي الوقت الحاضر، من الأهمية بمكان أيضاً التذكير بقرار اللجنة 50/1987 الذي ذكرت فيه بشكل لا لبس فيه أنها تعتبر محاولات توطين أشخاص من غير سكان فاروشا في أي جزء منها محاولات غير قانونية، ودعت إلى الوقف الفوري لهذه الأنشطة.

وعلى الرغم من أن الكيان الانفصالي في قبرص اختار مرة أخرى المفوضية السامية لحقوق الإنسان قناة لدعايته، فإن حكومة قبرص لن تشغل بالها بمضمون الرسالة ومرفقها.



الرجاء إعادة الاستعمال

وسأكون ممتناً لو قمتم بتسجيل هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان، في إطار البند 2 من جدول الأعمال، ونشرها على الموقع الشبكي للمفوضية.
